ق- 033/(11/13)/54 - خ(0654)

كلمـة

معالي الدكتور/ علي طيب نيا

المبعوث الخاص لفخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووزير المالية والاقتصاد رئيس حركة عدم الانحياز

أمـــام

القمة العربيـة الأفريقية الثالثـة

الكويت: 19 - 20 نوفمبر 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

الحضور الكرام

السيدات و السادة

أستهل كلمتي بتوجيه الشكر و الإمتنان على كرم الضيافة و التنظيم الرائع لإقامة مؤتمر القمة العربية الإفريقية التى تشهدها مدينة الكويت الجميلة . إنها لهى فرصة سانحة أن أبدى سروري لمشاركتى في هذا المؤتمر نيابة عن فخامة الدكتور حسن روحاني ، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتباره رئيساً لحركة دول عدم الإنحياز و إلقائى الكلمة بالنيابة عن الحركة المذكورة .

إن التحديات و التهديدات الحالية و القادمة و الأزمات العالمية التي تعزز بعضها بعضاً و ترتبط بعضها ببعض تؤدي إلى عرقلة سعى الدول و البلدان في تحقيق التنمية الإقتصادية و تحسين الاوضاع الإجتماعية و تعزيز السلام و الأمن و التمتع بحقوق الإنسان و سيادة القانون . ففي مثل هذه الظروف لابد للمجتمع الدولي أن يتحرک وفقاً لميثاق الامم المتحدة و مبادي القانون الدولي و أن يقوم بشكل جماعي بالتحضير اللازم.

إننا أكدنا خلال مؤتمر القمة لدول عدم الإنحياز الذي إنعقد في طهران على أن المجتمع الدولي حالياً يواجه مخاوف و تحديات جديدة في مختلف المجالات و خاصة بالموجة الثانية من الأزمة المالية الإقتصادية المتزايدة في العالم .

فمجموعة عدم الإنحياز أبدت مخاوفها الشديدة بشأن الآثار السلبية لهذه الأزمة على التجارة العالمية عبر زيادة الموالين لدعم الإنتاج المحلي خاصة في الدول المتقدمة التى تليها لاحقاً آثاراً سلبياً على الصادرات في الدول النامية .

لا شك أن الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و إنحسار نمو الإقتصاد العالمي قد أثرت بشكل كبير على مقولة الإقتصاد في العالم و خاصة إقتصاد الدول النامية فمن هنا السياسات المالية التي تبنتها الدول المتقدمة يجب أن تتبنى بشكل لا تؤدي إلى إضعاف النمو العالمي بشكل عام و نمو الدول النامية بشكل خاص .

فإنه من الضروري الإهتمام بموضوع هذه الأزمة لتحقيق تطور فى مستوى التنمية الإنسانية عبر القيام باجراءات واعية لدعم النمو الإقتصادي المستدام و الشامل و العادل و تطوير التجارة عن طريق توفير امكانية الوصول إلى مختلف الاسواق و التمويل التجاري و المالي للدول النامية و القضاء على الفقر و تحقيق التنمية المستدامة .

إنطلاقاً من هذا المبدأ فإنه لابد من تحسين الأجواء و الظروف لتشريع القوانين اللازمة للدول النامية لتتمكن الدول المذكورة من تطبيق و تنفيذ آليات و سياسات للتنمية و ذلك وفقاً لمبدأ القيادة و السيادة الوطنية لعملية التنمية .

أصحاب السمو و السعادة

إن حركة عدم الإنحياز تعتبر تشجيع الإستثمار خاصة الإستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية و الدول التي تعيش حالة العبور الاقتصادي في أجواء الأزمة المالية فيها و الإقتصادية أمرا ضروريا لدعم النشاطات التنموية بالاخذ بعين الإعتبار الاولويات المالية و لذلك ناشدت الحركة المذكورة الدول المتقدمة للقيام بالاجراءات الكفيلة بتطوير الإستثمار بشكل عام و الإستثمار الأجنبي بشكل خاص و ترشيده نحو الدول النامية و التجنب من الأعمال التشجيعية للمنتوجات المحلية المعرقلة للإستثمار الأجنبي .

تناشد حركة عدم الإنحياز المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته و التزاماته لسد حاجات القارة الأفريقية الخاصة لتحقيق اهداف الألفية حتى العام 2015 في قارة لا تطمح إلى الوصول إليها .

كما و أن الحركة المذكورة تؤكد على دور منظمة الأمم المتحدة الهام في الإهتمام بالمواضيع المتعلقة بالتنمية و التجارة الدولية و عدم المساواة المنظمة في العلاقات الإقتصادية الدولية و بطء مشاركة الدول النامية في المؤسسات المالية و النقدية الدولية و تعتبرها ضرورية لانها ستسفر عن خسائر فادحة لهذه الدول .

أننا في حركة عدم الإنحياز نؤكد على ضرورة الإصلاح الشامل و الإصلاح في الهيكل التنظيمى في التركيبة و السيادة الإقتصادية و المالية العالمية تحقيقا لايجاد نظام دولي شفاف و حر و عادل يعزز مشاركة الدول النامية في خلق الأعراف و فى إتخاذ القرارات الإقتصادية على المستوى الدولي .

إن الحركة تؤمن بأن الحوار بين كافة الحضارات و الثقافات و الأديان الذي يكون إنعقاد هذا المؤتمر تجسيداً بارزاً لها يجب أن يستمر لأن هذا الموضوع لن يكون خياراً في الظروف الدولية الحالية فحسب بل و أنها تعتبر ضرورة ملحة . كما و أن الحركة تؤكد على أن التسامح و الفهم و الإحترام المتبادل يكون جزءاً من المعائير الأساسية في العلاقات الدولية حيث أن التنوع الثقافي و إستمرار التنمية الثقافية عبر الشعوب في العالم يكون مصدراً لإثراء الحياة الثقافية للإنسان و البشر .

إن حركة عدم الإنحياز تبدي قلقها العميق بخصوص فرض القوانين و بعض الإجراءات الإقتصادية المفروضة كالحصار الأحادي ضد الدول النامية و تعتبرها إنتهاكا

لميثاق الامم المتحدة و إضعافاً للقوانين الدولية فى منظمة التجارة العالمية و تهديدا سافرا لحرية التجارة و الإستثمار .

فمن هذا المنطلق تؤكد الحركة على مسار إدخال الدول في منظمة التجارة العالمية و تصر على أن هذا المسار لا بد أن يتم دون أية عراقيل سياسية و بسرعة تامة و شفافية كاملة.

تؤكد الحركة على إستخدام منظمة الأمم المتحدة و ميثاقها و القوانين الدولية باعتبارها اداة ضرورية و أساسية لتوفير الأمن و السلام و الهدوء و لتطوير التعاون الدولي.

و بالاعتراف بالقيود الموجودة في الامم المتحدة إن الحركة تؤكد على أن هذه المنظمة التي تحتضن معظم الدول في العالم و أصبحت الشرعية الدولية لها أمراً مؤكداً لدى كافة الدول يمكنها أن تكون محوراً اساسياً متعدد الإتجاه و أن تتخذ سياسات متعددة الإتجاهات و أن تنظر في المواضيع و التحديات العالمية الحالية التي تواجهها الدول في العالم .

إن مسؤولية الإدارة و التوصل إلى التنمية فى الإقتصاد العالمي و القضايا الاجتماعية و مواجهة التهديدات الموجهة ضد السلام و الأمن الدوليين يجب أن يكون أمراً مشتركاً لدى جميع الدول لكى تتحمل واجباتها بشكل مقبول و ذلك بتعاون متعدد الأطراف عبر الأمم المتحدة باعتبارها صاحبة الدور المحوري فى هذا المجال .

فمن هنا فان الحركة المذكورة تولي اهتماماً كبيراً بتعزيز دور الأمم المتحدة و تؤكد على أنه لابد من بذل الجهود الحثيثة للإستفادة من كافة القدرات التي تتمتع بها المنظمة الدولية.

وختاماً أرى من الضروري أن أتوجه إلى صاحب السمو أمير دولة الكويت و الأعضاء الآخرين بالتهنئة لإقامة مؤتمر القمة الثالث للدول العربية و الإفريقية في هذا الظروف المتأزمة سعيا منهم لإرساء جهود مشتركة لمواجهة التحديات الموجودة سائلاً المولى جل وعلا التوفيق لكم جميعاً متمنياً أن يتمكن مؤتمرنا هذا أن يتوصل إلى نتايج ايجابية و ملحوظة و يحقق الأهداف التي يصبو اليها خدمة للشعوب العربية و الإفريقية .

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته